جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وصيرفة إسلامية

من إعداد الطالبين: – دريسي أيوب

– بوطريق شيماء

بعنوان:

تكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية ودورها في الحد من المخاطر

– دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية –

أعضاء لجنة المناقشة

.....	الرتبة	رئيسا
زنكري ميلود	أستاذ محاضر أ	مشرفا
.....	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

سبحان الله الذي كان سباب في النجاح والتوفيق الذي خلق وأنار السير في الطريق المستقيم لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات ولكنني فعلتها ونلتها فالحمد الله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

إلى من جعل الله الجنية تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في ليالي المظلمات والتي كانت السند والأم والأخت سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهج حياتي

(والدتي حبيبتي).

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر الذي علمني أن الدنيا صراع وكفاح والدي حفظه الله

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي الذين كانوا سندي وكتفي الذي أستند عليه دائما إخوتي حفظهم الله

إلى أًصدقاء السنين وأصحاب الشدائد إلى من ذكروني بمدى قوتي واستطاعتي

وأخيرا من قال أنا لها نلها وأنا لها وأن أبت رغما عنها أتيت بها وما كنت لأفعل لولا توفيق من الله

الطالبة: بوطريق شيماء

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي:

أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة:

أبي الغالي رعاه الله.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخواني وأخواتي.

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

الطالب: دريسي أيوب

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد الله كثيرا.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور ميلود زنكري الذي كان لنا الشرف الكبير بأن يتولي الإشراف على هذه الدراسة والذي منحنا ثقته ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة خصوصا على المجهودات التي بذلها في إطار متابعته الدائمة لهذا العمل وتعهد بالتصويب في جميع مراحل إنجازه وزودني بالتوجيهات والإرشادات

فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا يفوتني أيضا أن أذكر كل عمال جامعة برج بوعريريج أساتذة كانوا أو إداريين.

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إجمالي الموجودات 2019-2023	28
02	تطور إجمالي حقوق الملك 2019-2023	29
03	تطور إجمالي حسابات العملاء 2019-2023	29
04	تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات 2019-2023	30
05	تطور مجموع الدخل التشغيلي 2019-2023	31
06	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المرابحة	43
07	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإجارة	44
08	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل السلم	44
09	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإستصناع	45
10	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المضاربة	46
11	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المشاركة	47

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	26
02	تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023)	28
03	تطور إجمالي حقوق الملاك في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023)	29
04	تطور إجمالي حسابات العملاء في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023)	30
05	تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023)	31
06	تطور مجموع الدخل التشغيلي في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023)	32

مقدمة

مقدمة

تعد البنوك الإسلامية حديثة النشأة حيث ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية وتزايد تواجدها في مختلف الدول العربية والإسلامية، حيث تعتبر البنك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحضر الربا وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر وتمنع الاستثمار في الأنشطة المحرمة، تعمل هذه البنوك على توفير خدمات مالية متوافقة مع الشرعية الإسلامية، وهذه البنوك مثلها مثل المؤسسات المالية تتعرض إلى العديد من المخاطر التي إذا لم تتعامل معها بالطريقة السليمة قد تكلف البنك خسارة لذلك تحرص البنوك الإسلامية على إدارة المخاطر البنكية.

إن إدارة المخاطر البنكية تهدف إلى المحافظة على أصول البنك وحمايتها من الخسائر من خلال التخفيف احتمال وقوعها بوضع البدائل المناسبة، ويتمكن البنك من التحكم في المخاطر التي تواجهه من خلال التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات، وعلى مدى استعداده للتعامل مع المستجدات العالمية.

أولا: الإشكالية:

كيف تساهم المخصصات والاحتياطات في الحد من المخاطر في البنوك الإسلامية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول للفهم الصحيح تم طرح الأسئلة الفرعية:

1- ما هي البنوك الإسلامية؟

2- ما هي المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية؟

3- ما هي سياسة إدارة المخاطر التي تعتمدها مجموعة البركة المصرفية؟

4- ما هي مكانة المخصصات في سياسة البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر؟

5- ما هو دور الاحتياطات في تغطية الخسارة الناجمة عن مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية؟

الفرضيات سنحاول الإجابة على الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية انطلاقا من الفرضيات التالية:

1- البنوك الإسلامية تعمل على الحد من مخاطر باعتماد سياسة إدارة مخاطر مدروسة

2- المخاطر التي توجه البنوك الإسلامية هي مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل.

3- تقوم مجموعة البركة المصرفية بالاحتفاظ باحتياطات كآلية من آليات إدارة المخاطر.

ثانيا: أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بالغ الأهمية وقد حظي موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية مؤخر بالعديد من البحوث نظرا إلى أهمية المصارف الإسلامية والدور المتنامي الذي بدأت تلعبه سواء على المستوى الدولي أم على الساحة المصرفية المحلية، العربية والإسلامية، فإنه من الضروري دراسة الأساليب والتقنيات إدارة المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف الإسلامية وبيان كيفية الوقاية منها وتجنب الوقوع فيها أو كيفية موجهتها ومعالجتها في حال وقوعها.

إن وجود مخاطر تختص بها البنوك الإسلامية فقط نظرا لاختلاف الأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية عن الأسس التي تقوم عليها البنوك التقليدية يعد مجالا هاما للبحث.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- تهدف إلى توضيح ماهية البنوك الإسلامية وأهدافها.
- محاولة التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة البركة المصرفية.

رابعا: منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب الموضوع في جانبه النظري، فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة المشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، من خلال التطرق إلى النشأة لتطور البنوك الإسلامية ومنهج دراسة الحالة لتوضيح كيفية إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية بالاعتماد على التقارير السنوية الممتدة من 2019م إلى 2023م.

خامسا: هيكل الدارسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة من ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى نشأة البنوك الإسلامية وتعريفه وبيان أهداف البنوك الإسلامية، المبحث الثاني آلية عمل البنوك الإسلامية كما تطرقنا إلى مصادر الأموال في البنوك الإسلامية واستخداماتها، المبحث الثالث تناولنا فيه ماهية المخاطر وأنواع المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية.

وعالج الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة من خلال مجموعة البركة المصرفية حيث تناولنا في المبحث الأول التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية، وفي المبحث الثاني سياسة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية وهياكل إدارة المخاطر، والمبحث الثالث مكانة المخصصات والاحتياطات في إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية تناولنا فيه مخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالدين والمخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة أخيرا الاحتياطات المعتمدة لإدارة المخاطر.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأسباب ذاتية لاختيار الموضوع وهي:

1- أسباب موضوعية: الموضوع يدخل في إطار تخصصنا صيرفة إسلامية لأنه يتناول مشكل يمس أمن وسلامة البنوك.

2- أسباب ذاتية: الرغبة الشديدة في معرفة وفهم آلية عمل البنوك الإسلامية ومعرفة المخاطر التي تعتبر السبب الأساسي في إفلاس البنك وظهور الأزمات وطرق إدارتها، زيادة انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر، التوجه العام لدولة نحو الصيرفة الإسلامية.

سابعا: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع ومن عملية البحث وجدنا دراسات سابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والدراسات الأقرب إلى موضوع بحثنا:

1- دراسة للطالب مختاري مصطفى، بعنوان مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل المالي، جامعة يوسف بن خدة، 2008م/2009م، تهدف الدراسة إلى دراسة القضايا التي تتعلق بالمصارف الإسلامية ومختلف المخاطر التي تعترض صيغها التمويلية والتطرق لمفاهيم حول المصارف الإسلامية ومختلف صيغ التمويل المختلفة وأهم ما يميزها عن البنوك التقليدية، التطرق الشامل لمتخلف المخاطر كما هي موجودة في الصناعة المالية، مناقشة المخاطر التي يختص بها التمويل الإسلامي عن غيره ورؤساء المصارف الإسلامية لهذه المخاطر.

2- دراسة لطالبة هاجر زرارقي ،إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ،دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع درسات مالية ومحاسبية معمقة ،جامعة فرحات عباس – سطيف ،2012/2011، هدفت الدراسة الى إعطاء صورة شاملة عن مختلف المخاطر التي يوجهها العمل المصرفي الاسلامي وإبراز كيفية توظيف نظم الرقابة العالمية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،كذلك التعرف على أنواع ومصادر المخاطر الائتمانية وعلى مراحل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية التعرف على الطبيعة المميزة لإدرة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية وأساليبها في تحليل المخاطر

3- إدارة المخاطر تحليل وقضايا في الصناعة المالية الإسلامية ،تناولت هذه الدراسة مفاهيم المخاطر وطرق إدارتها ومعايرها وفق ماهو قائم في الصناعة المالية ،كما تضمنت إستطلاعا ميدانيا للمخاطر التى تنفرد بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية ، وتصورت المصارف لهذه المخاطر ،ولقد ناقشت الدراسة أهم المشاكل ذات الصبغة الرقابية المتعلقة بالمخاطر وكيفية التعامل معها ، وحددت الدراسة بعض القضايا الشرعية التى تتعلق بإدارة المخاطر.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية

تمهيد:

شهد العالم في العصر الحديث نقلة نوعية في مجال البنوك الإسلامية فنجد التجربة الطويلة للبنوك التجارية التقليدية في مجال العمل المصرفي والقائمة على أساس الفائدة ظهرت البنوك الإسلامية لإصلاح الاقتصاد والمال وتخلصه مما هو محرم شرعا من خلال ذلك فقد أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعية. وذلك لما تحمله من فكر اقتصادي بنَّاء وقد شكلت هذه البنوك وقعًا ملموسًا فعلا لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول الإسلامية وغير الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية بالإضافة إلى المصاعب التي واجهتها فقد استطاعت أن تحقق نجاحا وتطور ملموسًا على مستوى العالم وتمكنت من المضي قدما في المجال المصرفي لأنها أخذت على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية من خلال التطرق إلى تعريفها، وأهدافها، وأهميتها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسًا فقد خطت خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لها مجال العمل المصرفي. وكذلك الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافسا قويا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في الخصائص وطبيعة العمل والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية

نشأت المصارف الربوية في الدول الإسلامية في ظل الاستعمار وقد كانت هذه المصارف خاضعة للنظام النقدي والمصرفية المطبق في الدول الغربية.[1] في الوقت الذي تجمد فيه الفعل الحضاري الإسلامي. ومنه التجربة المصرفية الإسلامية ظهرت بوادر الفعل الحضاري الغربي ومعه النظم الاقتصادي الرأسمالي ومكونة النظام المصرفي الربوي كما بدأ الاستعمار الأمبريالي يغزو العالم الإسلامي وأدخل معه الفكر الرأسمالي وهكذا نشأت في القرن التاسع عشر فروع عديدة للبنوك الرأسمالية الكبرى في الدول الإسلامية ثم تطور الأمر بعد استقلال الدول الإسلامية فنشأت بنوك وطنية قائمة على أساس سعر الفائدة والفصل من الادخار والاستثمار، كما ظهرت مؤسسات تشريعية وتنظيمية على الأساس ذاته.

وانتشرت البنوك التجارية في العالم الإسلامي حتى أصبحت جزء من النظم الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية.

وقد تصدى لهذه البنوك مجموعة من العلماء والفقهاء من أمثال الشيخ محمد عبده الذي حذروا من التعامل معها على اعتبار أنها ربوية، وأبو الأعلى الموردي (1985م) الذي نشر مجموعة من المقالات في مجلة ترجمات القران سنة 1937م لم يبدي حرمة المعاملات المصرفية التجارية فحسب وإنما أيضا طرح البديل الإسلامي لها.

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، في عام 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بنوك للادخار في مصر 1963م.

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.[2]

– **بنوك الادخار المحلية:** وهي بنوك الادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية لكن هذه المحاولة لم تستمر طويلا حيث تم إيقاف العمل بها عام 1967م وذلك لأسباب داخلية مثل عدم رسوخ الإطار النظري

---

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، ، دار المسيرة، عمان لأردن ، ط1، 2008م، ص74.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)**، دار المسيرة، عمان الأردن ،ط 1 ،ص42.

للأعمال المصرفية الإسلامية وعدم توفر الكوادر المؤهلة والقادرة على إدارة الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى أن التجربة لم تلقى الرعاية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[1]

– **إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر** في عام 1971م بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة تقوم بكل أعمال البنوك لكن دون التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً بالإضافة إلى قيامها بتجميع الزكاة من الأفراد اختياريًا وتنظيم صرفها في مصارفها الشرعية، وإدارة نظام للتكافل الاجتماعي ومن ثم جاء هذا القانون اعترافًا رسميا من أحد الحكومات الإسلامية بأن البنوك يمكن أن تعمل دون الفائدة وتقوم بأنشطة اجتماعية. وهذا ويمارس بنك ناصر أنشطة منذ ذلك التاريخ وأعد خمسة وعشرين ميزانية حتى الآن.

أما البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية تتمثل بظهور بنك الإسلامي في عام 1975م، البنك الإسلامي للتنمية في جدة خلال نفس العام.[2]

– **بنك دبي الإسلامي:** 1975م أنشئ كأول بنك إسلامي خاص ولقد ورد بالتعريف عنه ما يلي فالبنك الإسلامي ما أنشئ لهدف مادي فحسب وإنما بغرض رفع الحرج عن المسلمين، وتطبيق الشريعة في مجال المعاملات وهو مؤسسة إسلامية وكل ما تتقنه كلمة إسلام من شمول فلا عصبية ولا قبلية، من غاياته تخليص المسلمين من أكبر الكبائر وهي الربا، فهو لا يؤجر النقود ولا يستأجر وإنما يوظفها في الصناعات والزراعات والتجارت والعقارات داخل المجتمع الإسلامي المحلى والخارجي، تعود بذلك حيرته للعالم كله عامه والعالم الإسلامي خاصة.[3]

– **البنك الإسلامي للتنمية:** جدة بالمملكة العربية السعودية، مؤسسة دولية مستقلة تأسست في 1974/08/12م وبدأ عمله في 1975/10/20م، رأس ماله المصرح به 2000 مليون دينار 20000 سهم، 10000 دينار إسلامي. أكتتب فيها عدد من الدول الإسلامية وتجاوز الأربعين دولة كلها أعضاء في المؤتمر الإسلامي والحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو 250 سهما، وفي مقدمة المكتتبين السعودية وليبيا ودولة الإمارات والكويت. السنة المالية للبنك في السنة الهجرية وهذا البنك ليس عضو في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.[4]

– **البنك الأردني للتمويل:** في عام 1978م تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب قانون خاص كشركة مساهمة عامة برأسمال قدره أربعة ملايين دينار أردني. وتم تحويل شركة بين الاستثمار الأردنية إلى البنك الوطني الإسلامي الأردني عام 1978م.[5] كما تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي سنة 1982م.

– **بنك البحرين الإسلامي:** حدد رأس ماله بـ 20 مليون دينار بحريني، 52 مليون دولار.[1] وبنك فيصل الإسلامي البحريني 1983م، وبنك قصار الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي في أنقرة عام 1985م والبنك

---

[1] محمود عبد العال، **المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي**، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة ، ط1، 2013، ص23.

[2] الغريب ناصر، **الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، دار أبو للو، مصر ، ط1، 1996م، ص32.

[3] شهاب أحمد السعدى العزازي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن ، ط1، 2012م، ص13.

[4] رفيق المصري، **النظام المصرفي الإسلامي (خصائصه ومشكلاته)**، دار المكتبي ، دمشق ،ط2 ، 1982م، ص191.

[5] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص79.

الإسلامي الماليزي ببيرهاد عام 1987م كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية إلى بنك إسلامي تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار عام 1987م وتم تأسيس مصرف قطر الدولي عام 1990م.

ولقد شهدت المصارف الإسلامية خلال الفترة 1980م-1986م نموا نسبيا أفضل من معدل نمو البنوك الأخرى ونتج عن ذلك زيادة نصيب المصارف الإسلامية من إجمالي الودائع حيث عكس نجاح العمل المصرفي الإسلامي قيام كثير من البنوك التجارية التقليدية بتزويد عملائها بخدمات مالية إسلامية في كثير من الدول، بل أن بعضها اعتمد على انتهاج إستراتيجية انتشار فروع تحددت للقيام بالمعاملات الإسلامية في مناطق تجمع المدخرين.

وتشير أحدث الإحصائيات الصادرة عن المنتدى المالي الإسلامي إلى أن هناك ما يزيد عن 270 مصرفًا إسلاميًا حول العالم. تقدر رؤوس أمالها بنحو 13 مليار دولار وتقدر إيداعاتها بنحو 202 مليار دولار بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 10% و20% ومن المتوقع أن تستحوذ المصارف الإسلامية على 40% إلى 50% من مدخرات المسلمين حول العالم خلال السنوات العشر المقبلة.[2]

- **بنك التمويل الكويتي:** 1977م شركة مساهمة كويتية أسستها بتاريخ 23 مارس 1977م كل من وزاه الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة العدل (إدارة شؤون القصر) ووزارة المالية. لا يجوز الكويتي تملكها.[3]

- **بنك فيصل الإسلامي المصري:** 1978م يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية المالية والتجارية وجميع الأعمال الاستثمارية ذلك تأسيس المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، كما يتولى البنك أداء الزكاة المستحقة على الأموال فصلا عن جميع ما يقدمه المستثمرون والمودعون من زكوات أموالهم الخاصة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

معنى كلمة بنك ومصرف وتطلق كلمة بنك ومصرف على المكان الذي تتداول فيه الأموال عن طريق الأخذ والإيداع، أي عن طريق القبض أو الدفع وعن غير ذلك من طرق التعامل.[4]

يعزي لفظ البنك أساسًا إلى كلمة إيطاليه تعني المائدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الموانئ والأسواق للاتجار بالنقود وأمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى Banco ومع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة بنك Bank الإنجليزية ويقابلها بالعربية المصرف، وهو مأخوذ من الصرف وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبديلها بعضها ببعض، والصرف لغة يعني تغيير الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره وهو بيع النقد بالنقد.[5]

---

[1] رفيق المصرى، **مرجع سابق**، ص201.

[2] محمود عبد العال، **مرجع سابق**، ص24.

[3] رفيق المصري، **مرجع سابق**، ص199.

[4] عوف محمود الكفروني، **البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، جامعة ميتشيغان ،1998م، ص11.

[5] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص109.

أما مفهوم البنوك الإسلامية فقد عرفتها اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساس صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة أو على عدة التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً.[1]

أولا: تعريف البنك الإسلامي:

البنك الإسلامي بشكل عام هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية.[2]

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يقدم بناء المجتمع وأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[3]

ويعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلا لمنح صاحبه ربحًا عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها وباعتباره وسيطًا بين صاحب المال والمستثمرين ليحصل على حقه من نماء هذا المال.[4]

المطلب الثالث: أهداف البنك الإسلامي

هناك جملة من الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها وهذه الأهداف تنبع من كون البنك ممثلا عن أصحابه رب المال، بحاجة إلى تحقيق عائد على أمواله من كون البنك ممثلا عن أصحابه، رب المال بحاجة إلى تحقيق عائد على أمواله ومن كون البنك مضارباً عاملاً عن أموال المودعين لديه يسعى لتحقيق عائد عن عمله وعلى أموالهم، ومن كونه متخصصاً في النشاطات والأعمال المالية المصرفية المختلفة وعلى أية حال يمكن إجمال هذه الأهداف بثلاثة، تحقيق:

– تحقيق الربح: وهو أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس حنك للبنوك نفسه، وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم على البنك.

– الحكمة والأمان في التصرف بالأموال وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتحليل المخاطر بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف

– الاستمرارية والنمو أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المعتبرة والاحتياطات بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها.[5]

– تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال.[6]

---

[1] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص110.

[2] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، ص197.

[3] شهاب أحمد سعدي العزازي، **مرجع سابق**، ص11.

[4] أحمد سفر، **المصارف الإسلامية العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، لبنان ،2005م، ص41.

[5] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص114.

[6] قادرى محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**،مكتبة حسين العصرية ، لبنان ،ط1 ، 2014، ص28.

– التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية.

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادي لهذه الدول مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والبحري والجوي ووسائل الاتصال المختلفة.

– نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير فئة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية، وسبيلها لانحنان من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادي التي كانت تعاني منها.[1]

المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، سيتم التعرف في هذا المبحث على مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي تتمثل بالمصادر الداخلية والخارجية بعدها سيتم التعرف على استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

سوف يتم التعرف في هذا المطلب على مصادر الأموال في المصارف الإسلامية التي تتمثل بالمصادر الداخلية والخارجية، وبعدها سوف يتم التعرف على استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية في المطلب الثاني.

أولا: مصادر الأموال (الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية) عن المصارف الإسلامية:

تقوم البنوك بصفه عامة على أساس الوساطة المالية لا فرق عن ذلك بين بنك إسلامي بنك غير إسلامي، وذلك بأنها جميعها مؤسسات مالية تقدم خدمات مالية، وبالتالي يمثل الجانب المالي فيها أهم مصادر تسييرها وإدارتها وتقييمها لوظائفها وخدماتها. حيث تقوم بتجميع الودائع وجذب المدخرات كمصادر رئيس لأموال البنك الخاصة من جهة الاستخدامات.[2]

إن الموارد المالية للمصارف الإسلامية هي شبيهة للموارد المالية عن المصارف التقليدية من حيث مصدرها الرئيسيان اللذان هما رأس المال والودائع، ولكن الاختلاف يكون من العوائد وأدوات الاستثمار وتحمل المخاطر، حيث أن المستثمر في المصرف الإسلامي يتوقع الربح والخسارة ولا يضمن له المصرف أصل الوديعة ولا عوائدها.

[1] لقمان محمد مرزوق، **مرجع سابق**، ص198.

[2] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص173.

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية تنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.[1]

1- المصادر الداخلية الذاتية: تتضمن مصادر أموال البنك الإسلامي الذاتية، أي الداخلية تلك الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك أي المساهمون في شركة البنك الإسلامي والأموال الناشئة عن نتائج أعمال كالاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك التزاما بالقوانين السائدة وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطاته لا يوزعها على مساهميه مثله في ذلك مثل البنك التقليدي،[2] وفيما يلي تفصيل بهذه المصادر:

أ- رأس المال المدفوع: وهو مجموعة قيمة الأسهم المصدرة والمباعة للمساهمين والتي دفع كامل ثمنها ويتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشاءه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة وعادة ما يستغرق جزءا كبيرا من رأس المال في الأصول الثابتة، مما لا يمكن الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.[3]

ب- الاحتياطيات والأرباح المرحلة: نظرا لطبيعة عمل كل من البنوك الإسلامية والتقليدية كمؤسسات مالية، عليها أخذ كل التدابير الضرورية لمواجهة إي احتمال سلبي قد يؤثر على أدائها ونشاطاتها فهي توجد احتياطات خاصة، كما تفرض عليها احتياطات إجبارية من قبل السلطات النقدية لتدعيم رأس مال البنك وتحفظه من اقتطاعات الناشئة عن الخسائر، وعاملا من عوامل الضمان بالنسبة لمودعين في الحسابات الجارية.

يقصد بالاحتياطات تلك الإرباح المتحققة من أعمال البنك غير الموزعة وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها في الأصل تمثل أربحا كان يجب أن توزع عليهم وتجد الاحتياطات في البنوك الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على رأس المال كاملا وتعويضه في حالة الخسارة من الأرباح المحتجزة.[4]

الاحتياطيات هي مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي والاحتياطي بذلك حق من حقوق الملكية مثل رأس المال، وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع نسبًا وحدوداً اله وكيفية استقطاعه والتصرف فيه. وقد أضحت الاحتياطات مصدر هاما للتمويل نظرًا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال، حيث يمكن سنويًا الإضافة إليه أو الخصم منه بالإضافة إلى الإمكانية المنافسة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له (بالنسبة للاحتياطات المخصصة) أو في مجالات التوظيف المناسبة (بالنسبة للاحتياطي العام).

أما الأرباح المرحلة أو المحتجزة فهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية. أي شخص المساهمين ومن ثم ينطبق عليها الملاحظة السابقة (الاحتياطية)

---

[1] محمود عبد العال، **مرجع سابق**، ص92.

[2] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص174.

[3] محمود عبد العال، **مرجع سابق**، ص93.

[4] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص176.

الاحتياطيات والأرباح المرحلة تعتبر مصدرًا تمويليا حقيقيا يدخل للتوظيف والاستثمار بما قد يساهم في تحقيق جانب من أرباح البنك عن الفترة ومن ثم يراعي ذلك عند التوزيع حيث يضاف ما يخصها من الأرباح إلى نصيب المساهمين.[1]

ج- المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة لكنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة ولذلك يقال أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر وما يشبهها من بنو الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع الموزعين والمودعين.[2]

2- المصادر الخارجية غير الذاتية: تتكون المصادر الخارجية لأموال في البنوك التجارية من الودائع بصورها المختلفة ولاشك في أنها تشكل أيضا أهم مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية التي تستهدف الربح. وتوزيع عائد على المساهمين وعلى أصحاب الودائع بالمشاركة وذلك من خلال العمليات الاستثمارية التي تقوم بها بمفردها أو بمشاركة غيرها.[3]

أ- الحسابات الجارية: يتصف هذا النوع من الودائع بأنها مضمونة السداد وبالتالي فهي لا تحقق أيه عائد لصاحب هذه الوديعة، ويتم الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع لغاية تسيير الأعمال وتعتمد المصارف الإسلامية اعتمادًا كبيرا على هذا النوع من الودائع مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ بسيوله كافية لمقابلة الصعوبات على هذه الودائع. وبالنظر إلى الودائع الجارية على أنها بمثابة أمانة أو قرض حسن من المودع إلى البنك فعلى سبيل المثال يعامل البنك الإسلامي الأردني الودائع الجارية على أنها أمانة، وعرفها على أنها الودائع التي يتلقاها البنك ويكون مخولاً لاستخدام هذه الودائع وعلى مسؤوليته، وأن يكون هناك شروطا للإيداع أو السحب.

أما من وجهة النظر الأخرى فينظر إلى الودائع الجارية على أنها عبارة عن قرض حسن من المودع على أن يتعهد البنك بردها بالكامل في حال طلبها.

ب- الحسابات الادخارية: تختلف هذه الودائع عن سابقتها بأنها تتقاضى عوائد ويعتمد دفع العوائد على النتائج المالية للبنك، ويمكن أن يقوم البنك وحسب ما يرتأ به بدفع هبات إلى أصحاب هذه الودائع.

ج- حسابات الاستثمار: هي حسابات يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمار الأموال إما على أساس مطلق أو على أساس مقيد، ففي حالة الأساس المقيد أصحاب هذه الحسابات يخولون المصرف عن استثمار الأموال على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار ويقيدون المصرف ببعض الشروط كأن يستثمرها في مشروع معين أو لغرض معين أو بكيفية معينة. أما أصحاب الحسابات المطلقة فإنهم يخولون للمصرف في

---

[1] الغريب ناصر، **مرجع سابق**، ص64.

[2] **المرجع نفسه** ، ص65.

[3] محمود عبد العال، **مرجع سابق**، ص100.

استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار دون تقييد المصرف بأية شروط ويمكن للبنوك خلط تلك الأموال مع أموالها الذاتية.[1]

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يهدف البنك الإسلامي إلى استقطاب الأموال وجذب الاستثمارات وحشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية. وتوظيف جزء هذه الأموال بذاته وتقديم الجزء الآخر للغير لتمويل مشروعاتهم بما يؤدى إلى إتمام العملية المصرفية للبنك الإسلامي. ويتم ممارسة هذا التوظيف وذلك التمويل في إطار من القواعد الشرعية الحاكمة لأعمال البنك الإسلامي والتي تكفل شرعية بالعمل وطهارته وعدالة الربح المتحقق منه، ويهدف التوظيف إلى تحقيق العائد الذي ينمي رأس المال ويزيد ويوسع النشاط ويطوره.[2]

– **نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي:** وهذه المبالغ قد تكون حسابات جارية لدى البنوك المركزية لمواجهة ما يترتب على البنك المودع لتسوية التزاماته المالية الناتجة عن المقاصة بين البنوك المحلية في الدول.

– **أرصدة وحسابات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:** وهذه المبالغ تودعها البنوك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية، وفيما يخص المصارف الإسلامية تكون هذه المبالغ مودعة في حسابات جارية أمانة ولا يتقاضى المصرف عليها أية فوائد.[3]

– **المرابحة:** عقد يبيع المصرف الإسلامي لعميله نوعا معلوما من الموجودات بسعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه وتستخدم المصارف الإسلامية المرابحة لقابله متطلبات التمويل مثل تمويل المواد خام الآلات وغيرها، يقوم العميل بوضع موصفات السلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر النوع وما شابه ذلك. عندئذ يقوم المصرف الإسلامي وبعد قناعته جدوى المشروع بإعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة عن سعر السلعة من ثم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين البنك والعميل. بعدها يقوم البنك بشراء السلعة ثم بيعها للعميل بالسعر الذي تم الاتفاق عليه. وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة الآمر بالشراء حيث يقوم المصرف الإسلامي ببساطة بإبرام عقد عملية بيع موجودات اشتراها البنك بناءً على طلب العميل سعر تكلفة مضاف إليه هامش ربح متفق عليه بناءً على وعد من العميل قد يكون ملزم أو غير ملزم ومن الجدير بالذكر أن البضاعة ستكون في ملكية البنك قبل بيعها للعميل على أساس المرابحة.[4]

– **المضاربة:** من صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية هي المضاربة. وتوصف المضاربة بأنها عملية استثمارية تقوم بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل (أي الطرف المقتضي باستثمار المال) يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال عن مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربا أو مقدم العمل.

---

[1] إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة ،2007م، ص5.

[2] محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص205.

[3] محمود عبد العال، **مرجع سابق**، ص107.

[4] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سابق**، ص8.

ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وفق شروط عقد المضاربة ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن الخسارة تلك الخسارة بسبب سوء سلوك المضاربة أو إهماله أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها، ويمكن تنفيذ تمويل المضاربة إما على أساس مقيد أو مطلق، ففي حال الأساس المقيد فإنه يسمح رب المال للمضارب بالقيام باستثمارات خاضعة لمقياس استثمارية محددة أو قيود معينة، ومن أمثلة ذلك حجم التعرضات لمخاطر القطاع أو الدولة. أما في حالة الأساس المطلق فإن رب المال يتيح للمضارب استثمار الأموال بحريّة في ضوء مهارات المضارب وخبرته.[1]

– **تمويل الخدمات الاجتماعية الإسلامية:** تقوم البنوك الإسلامية بالخدمات المصرفية التي لا تتعارض والمنهج الإسلامي بل تتعدى ذلك وتوسع من نطاق خدماتها إلى ما لا تقوم به البنوك التقليدية مثل تقديم القروض الحسنة وتوزيع الزكاة زكاة (مالها) على مستحقيها واستثمار أموالها في المشروعات ذات العائد الاجتماعي الكبير التي عادة ما تتجنبها البنوك التقليدية، يتم تمويل الخدمات الاجتماعية الإسلامية لهذا الغرض مثل صندوق الزكاة وصندوق القرض الحسن.

– **التمويل عن طريق صندوق الزكاة:** يقوم هذا الصندوق بأخذ الزكاة من أموال المودعين في البنك وتحجز من أرباحهم السنوية، كذلك يستقبل البنك الزكاة من كل من يرغب في استحلافه عن توزيعها ليقوم عن الأخير بتوزيعها في مصارفها الشرعية.

– **التمويل عن طريق القرض الحسن:** يقوم البنك الإسلامي على إنشاء صندوق القرض الحسن بغرض منح قروض استهلاكية معدومة الفائدة لأصحاب الحاجات الضرورية وذلك في الحالات الآتية: الزوج، المرض الذي يحتاج إلى نفقات كثيرة للعلاج.[2]

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك إلى العديد من المخاطر نتناول في هذا المبحث مفهوم المخاطرة من خلال المفهوم اللغوي والفقهي والاقتصادي بصفة عامة ثم أنواع المخاطر والمخاطر التي تتعرض البنوك الإسلامية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة

المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة

أولا: تعريف المخاطرة:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطرة.

[1] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سابق**، ص9.

[2] قادري محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص51.

1- المخاطرة لغة: مصدر خاطر وجمعها مخاطرات. ويقال تخاطروا على الأمر يعني تراهنوا، وخاطرهم عليه راضهم، وأخطر المال جعله خطر بين المتراهنين والتخاطر والمخاطرة والأخطار المراهنة. ويقال خاطر يُخاطر مخاطرة بحياته بنفسه عرضها للهلاك.

أما الخطر فهو مصدر خَطُر وهو في الأصل السّبقُ بتراهن عليهم للشرف والمزية فالخطر الرهن بعينه وهو ما يخاطر عليه وجمعه أخطار.

فمن حيث المعنى اللغوي هناك تقارب وتداخل بين مصطلحي الخطر والمخاطرة فكلامها يصب في معنى الرهان والمراهنة والمجازفة وإن كانت المخاطرة تطلق على عملية المراهنة أما الخطر فهو ما يُخاطَرُ عليه.[1]

2- المخاطرة في الفقه الإسلامي: ورد لفظ الخطر أو المخاطرة كثيراً في كتب الفقه الإسلامي على لسان عدد من الأئمة الأعلام المتقدمين منهم والمتأخرين في مناسبات مختلفة،[2] وغير أننا نود أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن لفظ المخاطرة أو الخطر لم يرد ذكره في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له هو الغرر في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر والغرر في اللغة هو الخطر وله في اصطلاح الفقهاء تعريفات شتّى.[3]

أما مفهوم الخطر أو المخاطرة في الفقه الإسلامي فليس له تعريف محدد حسب علم الباحث اتفق أو اختلف عليه الفقهاء.

3- المخاطرة في الأدبيات المالية: إن مفهوم المخاطرة يشير إلى وضع عدم التيقّن بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المال هو إلى أمر غير محبب إلى النفس وهذا بالضبط ما يقصد بالمخاطرة من لغة الدراسات المالية. فهي نشير إلى الوضع الذي فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع ولا ريب أن الحالات التي تواجه احتمال واحد هي حالات انعدام الخطر.

والمخاطرة في تعريف أحد الكتّاب هي الحالة التي تضمن احتمال انحراق عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة. وعرّفها آخر أنها ببساطة احتمال الخسران.[4]

4- المعنى الاقتصادي للمخاطرة: تعرف كلمة المخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه. وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه وفي الحالة تتضمن احتمال الانصراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.

كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات من العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه.[1]

---

[1] جميلة قارش، **البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم شريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008م-2009م، ص5.

[2] خديجة خالدي ،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أستاذة مساعدة بكلية لاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص3.

[3] فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ،جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ،2008، ص 3

[4] خديجة خالدي، مرجع نفسه، ص3.

المخاطرة هي حالة التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع الأمور مجتمعة.[2]

يظهر مما سبق ،أن مفهوم المخاطرة من المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمال وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه البنوك أنواعا عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة، حيث أن البنوك بشكل عام عرضه لنوعين رئيسيين من المخاطر، الأول المخاطر النظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطة الطوارئ لمواجهتها حيث أنها متعلقة بالبيئة التي تعمل بها البنك مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية. أما النوع الثاني فهي المخاطر الغير نظامية أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالبنك نفسه، وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية والتي يمكن تجنبها من خلال وضع سياسات ملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة المؤسسية أو الالتزام والضبط المؤسسي.[3]

تقسم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر ماليه وأخرى غير مالية، والمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر السوق ومخاطر ائتمان. أما المخاطر غير المالية فتشمل إضافة لأنواع أخرى مخاطر التشغيل، المخاطر الرقابية، والمخاطر القانونية.[4]

1- المخاطر المالية: وتشتمل على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق.

أ- مخاطر الائتمان: وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.[5]

ب- مخاطر السوق: ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها كما يلي:

---

[1] بلعزوز بن علي، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، الجزائر ، العدد 7، 2009/10/20م. ص331.

[2] عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، **إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية**، عمان الأردن، ط1، 2018م، ص24.

[3] عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، **مرجع سابق**، ص27.

[4] طارق الله علي ،**إدارة المخاطر تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية ،جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2003م، ص30.

[5] طارق الله علي، **مرجع سابق**، ص31.

– **مخاطر أسعار السلع:** وتبدو تأثيرها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة، حيث أن المصرف هو ملك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ الصرف مخزون من السلعة بقصد البيع، أو كنتيجة الدخول في عقد استصناع أو عقد سلم، أو أن يمتلك عقرا أو ذهبا، أو يمتلك معدات أو آلات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي إلى خسارة محققة، وتجدر الإشارة إلى اختلاف مخاطر السلع التي تكون نتيجة عن تملك المصرف لسلع أو أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظ المصرف بمطالبه مالية.

– **مخاطر أسعار الأسهم:** حيث يكون المصرف مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضمانا لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل التسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

– **مخاطر أسعار الصرف:** والمقصود اختلاف أسعار العملات المختلفة، ومن الملاحظ أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب وظروف عامة كانخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، كما قد تكون مرتبطة بأسباب تتعلق بمنشأة معينة أو بسلعة معينة نتيجة التغير في ظروف منشأة أو مؤسسة بعينها أو أحوال جزئية، ومن الممكن أن تكون المصارف الإسلامية أكثر تعرضا لهذه المخاطر نظرا لعدم جواز استخدامها المشتقات المالية المعروفة في إدارة هذه المجموعة من المخاطر، كما تفعل البنوك التقليدية وإن كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة.[1]

ب– مخاطر السيولة: هي تكون عن عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو الإيفاء بالتزامات المصرف في حينها وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى بمخاطر بيع الأصول.[2]

2– مخاطر غير مالية: مخاطر الأعمال وتحدث نتيجة الأعمال التي تمارسها المصارف كمخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمخاطر السياسية ونقدم فيما يلي شرح مختصر لكلا النوعين.

أ– مخاطر التشغيل: تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات عن عالم إدارة المخاطر الحديثة وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطرة العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة ولا يتضمن عادة فرصة للربح فالمؤسسة إما أن تحقق خسائر وإما لا تحققها وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغير ومن المهم للإدارة العالي للتأكد من وجود برنامج لتقويم وتحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزيف العملات، السرقة، السطو، الجرائم الإلكترونية.[3]

---

[1] مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م–2009م، ص93.

2 محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الأكاديمية**، ط1، الحديث للكتاب الجامعي، البحرين المنامة، 2020م، ص14.

[3] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**.ص

ب- مخاطر السمعة: احتمال انخفاض إرادة البنك أو قاعدة عملائه نتيجة للترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، هذه المخاطرة هي نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها على مجلس الإدارة أن يتعامل من مخاطر السمعة، ويظهر أن هذا النوع هو تحت السيطرة من أجل الحفاظ على سلامة ومتانة البنك كذلك على إدارة البنك أن يكون لديها فهم كامل بكل مكونات مخاطر السمعة. وأن يكون لديها الالتزام والتقيد بكافة القوانين والأنظمة، كذلك على إدارة البنك أن تكون على معرفة تامة بمكامن مخاطر السمعة وكذلك مصادر هذه المخاطرة، وأن يكون لديها أنظمة وإجراءات وسياسات قادرة على اكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة.[1]

3- المخاطر القانونية والتنظيمية: تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل في الدول التي تعمل بها البنك في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة البنك القوانين والمعايير الصادرة عن السلطة الرقابية، وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق اتفاقية بازل2.[2]

4- المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية: بالإضافة إلى المخاطر السابقة التي تتعرض لها البنوك والمصارف بشكل عام، فهناك بعض المخاطر التي تتفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها بالإضافة إلى بعض المسائل والتحديات التي لابد من تناولها بالكثير من الجدية والمرونة من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وخبراء المخاطر في المصارف الإسلامية.[3]

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة منها ما هو متعلق بطبيعة صيغ التمويل الإسلامي ومنها ما هو متعلق بالمتعامل، وبعضها متعلق بالبنية الداخلية للبنك، وبعضها متعلق بالإطار البيئي والاقتصادي والسياسي والذي يعمل فيه البنك الإسلامي.

وعلى الرغم من وجود أكثر من مصدر للمخاطر إلا أن كافة هذه المخاطر تنتج عنها خسائر يتكبدها البنك أو معوقات تحد من قدرته على تحقيق أهدافه.[4]

أ- مخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية: إن غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الإسلامية ورسالتها ومبدأ الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواء لدى المتعاملين والأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في المصارف الإسلامية قد يؤدي إلى مخاطر في الثقة وإلى مخاطر السحب بأن يسحب المدعون

---

[1] إبراهيم الكراسنة،**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ص42.

[2] عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، **مرجع سابق**، ص31.

[3] علي محبوب، علي سنوسي، **مخاطر تتفرد بها المصارف الإسلامية (المخاطر التشغيلية) أنموذجا دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الأغواط** ،مجلة أبحاث اقتصاد معاصرة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،الجزائر ، العدد 2، 2020/10/30م، ص18.

[4] خديجة خالدي، **مرجع سابق**، ص7.

ودائعهم بسبب الشعور بأن قد لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث النتيجة على الأقل، وبسبب العائد على الودائع قد لا يكون منافسا مقارنة بالفوائد التي يتقاضاها المودعون لدى البنوك التقليدية، وقد يولد ذلك أيضا ما يدعى بالإزاحة التجارية، وتحدث بشكل رئيسي في حال لجوء المصارف الإسلامية بسبب المنافسة إلى دعم عائدات المودعين من أرباح المساهمين أو إلى معادلة ضمان بعض الودائع الاستثمارية بالاعتماد على اجتهادات فقهية لا تتمتع بالإجماع والاستقرار.

ب- المخاطر المؤسسة: والتي قد تفقد المصارف الإسلامية رسالتها وأهدافها وقد تجعل المصارف الإسلامية تتجه إلى الابتعاد عن العمليات التي تتضمن مخاطر أكثر صعوبة في إدارتها، وتحتاج إلى خبرة... وكوادر بشرية ونظم أكثر فعالية إلى الحد الذي جعلنا نرى عددا من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يجهدون من معادلة جعل مخاطر الصيغ الإسلامية للتمويل مساوية تماما لمخاطر التمويل بالفائدة، وأرى أن هذا الأمر ليس فقط غير مطلوب بل أساسا ينطلق من أساس خاطئ بعيد عن الفهم الصحيح للعمل المصرفي-الإسلامي وأهدافه ووسائله، فالمصارف الإسلامية وجدت لتكون بديلا متكامل عن المصارف الربوية بمفاهيم ووسائل مختلفة جذريا وأهداف واضحة ومنسجمة مع بعضها ومع الغايات الكلية للشريعة الإسلامية.[1]

ج- مخاطر الدخل الحلال والحرام: هي من المخاطر العامة والخطيرة وتظهر أكثر في البنوك التقليدية الربوية التي تقدم خدمات إسلامية أو لديها فروع الإسلامي أو نوافذ إسلامية، فإن لم يكن لديها رقابة جدية وحقيقية من هيئة رقابة شرعية تقوم بدورها كما يجب، يختلط الحلال بالمال الحرام وينشأ ذلك من بداية افتتاح وتأسيس الفرع أو الوحدة الإسلامية إذا ما استعمل المال الحرام الناجم عن المرباة في ذلك.[2]

د- مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية: إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن إدارة المصرف الإسلامي أدى إلى وجود مخاطر ذات علاقة بالرقابة الشرعية ومنها:

- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة مما يؤدي إلى عدم تصور واضح لهذه المسائل ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها.
- التطور السريع والكبير في المعاملات التجارية والتطور المطلوب لتنويع المنتجات بما يتناسب مع احتياجات السوق وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي لكل منها.
- الضغوط التي تمارسها إدارة المصرف على الهيئة لإباحة بعض التصرفات وقد تتعمد بعض الإدارات على عدم وضع الهيئة بكامل وحقائق بعض المعاملات المصرفية فتقوم مثلا بصياغة السؤال وتكيفه تكيفا معينًا أو حذف أجزاء منه أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي ثم تقدمه للهيئة لتقوم الهيئة بإباحة التصرف بناءً على ما قدم لها.

---

[1] سهيل الدروبي ،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مقرر دبلوم عام المصارف الاسلامية ، 2007 ،ص8.

[2] علي محبوب، علي سنوسي، **مرجع سابق**، ص19.

– ضيق اختصاصات الهيئة فيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء. وتقديم البديل الشرعي وتصبح بذلك واجهة شرعية تكمل بقية الواجهات لإضافة الصيغة الشرعية على المصرف ودعاية أمام جمهور المسلمين.[1]

5- المخاطر الناشئة عن صيغ التمويل المختلفة:

أ- مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة: وهي تلك المخاطر التي تتمثل في احتمال حدوث تلف أو ضياع للمال لابد للشريك فيه منها يضطر بالبنك التي تحمل هذه الخسارة وحده طبقا لأحكام الشريعة وهذا في حالة ما إن كان البنك رب المال مشروع.

المضاربة خاصة إذا في حالة عدم إمكانية إثبات مسؤولية الشريك بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد في استخدام الأموال.

بالإضافة إلى حظر عدم تسليم الشريك أو المضارب لما في يده من أموال البنك عند انتهاء المضاربة أو المشاركة وإظهار نتيجة الاستثمارات بما يخالف حقيقتها.

ب- مخاطر التمويل بالمرابحة: وتتمثل هذه المخاطر في احتمال تراجع العمل عن إتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد منه ودفع العربون وهناك أيضا خطر البيع بأقل من سعر السوق في حالة تأخر العميل على السداد.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

أولا : مفهوم إدارة المخاطر: هناك عدة تعريفات لمفهوم إدارة المخاطر منها:

أنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في الحدود الدنيا.

وتعرف إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية لتعامل مع المخاطر ووضع طرق وإجراءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر.[2]

هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة وكذا الأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وقياسها وتحديد مقدار الآثار التي يمكن أن تحدث على أعمال البنك وأصوله وإراداته ووضع الخطط التي تناسي

[1] عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، **مرجع سابق**، ص39.

[2] لمصادفة المختار، طمبور عبد القادر، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018م-2019م، ص9.

وتجنب خذه المخاطر أو لتقليلها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصدرها[1].

2- أساليب وطرق إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: ليس الهدف من إدارة المخاطر القضاء على المخاطر فهذا مستحيل، ولكن على أقل الحد منها وضبطها وذلك وفق الطريقة التالية:

أ- الطريقة الوقائية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

- **إيجاد نظام فعال المعلومات والتقييم والرصد وقياس الخطر:** المعلومات مطلوبة عن العملاء، وتقيم العميل هو الخطوة الأساسية لاتخاذ قرار التمويل، من المفيد في هذا المجال وجود وكالات الائتمان المتخصصة والتي تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل، وفي حال عدم وجود وكالات الائتمان المتخصصة والتي تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل وفي حال عدم وجودها على البنك الاعتماد على نظام وجهز داخلي يمكنه من جمع المعلومات، ويقوم بالحصول على المعلومات من العميل بنفسه ومن البنوك الأخرى وحتى من منافسيه.[2]

- **دراسة الجدوى كمدخل لتحوط الوقاية من المخاطر المالية في المشاريع الممولة:** وهذه الدراسة تمثل مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من مختلف الجوانب.[3]

- **تخصيص احتياطات لمواجهة الخسائر والديون:** فالبنوك الإسلامية مجبرة على الاحتفاظ باحتياطات من السيولة تفوق تلك الموجودة بالبنوك التقليدية، نظرا لأن البنوك الإسلامية لتملك فرصة كافية لإعادة التمويل.

- **الرقابة الشرعية السابقة للوقاية من المخاطر الشرعية:** حيث تقتضي الرقابة السابقة التي تقي من الوقوع في المحرمات والشبهات دراسة وبحث المسائل التي تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية قبل التنفيذ لإبداء الرأي الشرعي فيها وبيان مدى موافقتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **تنمية العنصر البشري (إيجاد كوادر مؤهلة فنيا وإداريا):** يمكن الحد من المخاطر الشرعية الناتجة عن العنصر البشري من خلال الاهتمام بالتدريب العملي والعلمي للعاملين بالبنوك وخاصة في مجال الرقابة الشرعية.[4]

ب- الطرق العلاجية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: لقد تحدثت البنوك يشكل عامة والبنوك الإسلامية بشكل خاص العديد من الأساليب للتعامل مع المخاطر المتنوعة نذكر منها ما يلي:

---

[1] علي محبوب، علي سنوسي، **مرجع سابق**، ص16.

[2] خشلاف إيمان، بغدالي فاطيمة الزهراء، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018م-2019م، ص60.

[3] بريكي عبلة، فرج شعبان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الأكاديمية الإجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، الجزائر ،العدد 19 ،جانفي 2018 ،ص6.

[4] بريكي عبلة، فرج شعبان، **مرجع سابق**، ص6.

– **توزيع وتنويع الاستثمار:** من الطرق المتبعة لتخفيف وإدارة المخاطر توزيع وتنويع المحفظة الاستثمارية وقد يتم هذا التوزيع على أساس قطاعي أو على أساس المناطق الجغرافية، أو على أساس الآجال أو الربحية ويؤدي ذلك إلى جودة المحفظة الاستثمارية.

– **الحصول على الضمانات المناسبة:** تعتمد البنوك على الحصول على الضمانات أو رهانات من المتعاملين لتغطية وإدارة مخاطر الطرف الآخر (المتعامل) ومخاطر عدم التزامه بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع البنك، ويجب بكل الأحوال أن يكون الحصول على هذه الضمانات واستخدام عن الحاجة مطابق لأحكام الشريعة وطبقا لما تقرره الهيئات الشرعية.

– **إنشاء وتشجيع التأمين التعاوني (التكافلي):** يعتبر التأمين أو التكافل بصيغة المتفقة مع الشريعة الإسلامية وسيلة من الوسائل المهمة في عملية إدارة المخاطر، وهو في حقيقته تحويل البعض المخاطر أو لجزء منها لشركة التأمين أو التكافل وفي حدود ما تتيحه الشريعة الغراء.[1]

– **تغريم المدين المماطل بعقبة مالية لا يستفيد منها البنك الإسلامي:** (نظرا لأن الزيادة في الدين حتى لو كانت غرامة مالية عن التأخير يعتبر ربا محرما) أو حبسه، أو التشهير به ليتأثر بذلك مركزه المالي والمعنوي.

– **الاستفادة من العربون:** الذي يعتبر جزاء من الثمن المتفق عليه في العقد، وهو ضمان للجدية والالتزام بما جاء فيه، ويدفع في حالة تأكيد العقد والبدء في تنفيذه.

– **التصكيك كوسيلة أخرى لإدارة المخاطر السيولة:** وهو قيام البنك بتحويل موجوداته غير السائلة إلى أوراق مالية (صكوك) يمكن تداولها حسب أحكام الشريعة، حيث تساعد هذه العملية في تحسين ربحية البنك ومركزه المالي.[2]

[1] خشلاف إيمان، بغدالي فاطيمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص61.

[2] بريكي عبلة، فرج شعبان، **مرجع سابق**، ص7.

خلاصة الفصل الأول:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر هي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية مؤسسات تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات وتعمل على توظيفها بطريقة شرعية بملام يخالف مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية.

تتعرض البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية إلى العديد من المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بالإضافة إلى هذه المخاطر هناك تختص بها البنوك الإسلامية مثل غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية، ومخاطر الدخل والحرام ومخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية وتعتبر المخصصات واللإحتياطات كألية من آليات إدارة المخاطر

الفصل الثاني:

تكوين المخصصات والاحتياطات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية وهي واحدة من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في العالم تهدف مجموعة البركة المصرفية إلى تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تجمع بين المبادئ الإسلامية والتقنيات المصرفية الحديثة. تسعى المجموعة لتحقيق النمو المستدام وتقديم حلول مالية مبتكرة تخدم العملاء وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية مجموعة مصرفية متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية حيث ظهرت مع بدايات ظهور صناعة المال الإسلامية تعتبر مجموعة البركة المصرفية من أهم البنوك الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

أولا: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية:

مجموعة البركة ش.م.ب. مرخّصة كشركة استثمارية – فئة "1" (مطابقة للمبادئ الإسلامية) من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصة البحرين.

وتعد مجموعة البركة من روّاد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية على مستوى العالم حيث تقدم خدمات مالية ومصرفية مميزة للأفراد والشركات والخزانة والاستثمارات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية في 14 دولة إلى حوالي مليار شخص.[1]

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل تقدّم خدماتها عبر حوالي أكثر من 600 فرع. وللمجموعة حاليا تواجد في كلّ من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سوريـة، وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.[2]

ترتكز مجموعة البركة من خلال شركاتها المصرفية التابعة على بناء علاقات مع عملائها تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية معهم هذا ويبلغ رأس المال المصرّح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية:

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية كما يلي:

[1] التقرير السنوي 2023، **مجموعة البركة المصرفية**، ص2.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية.

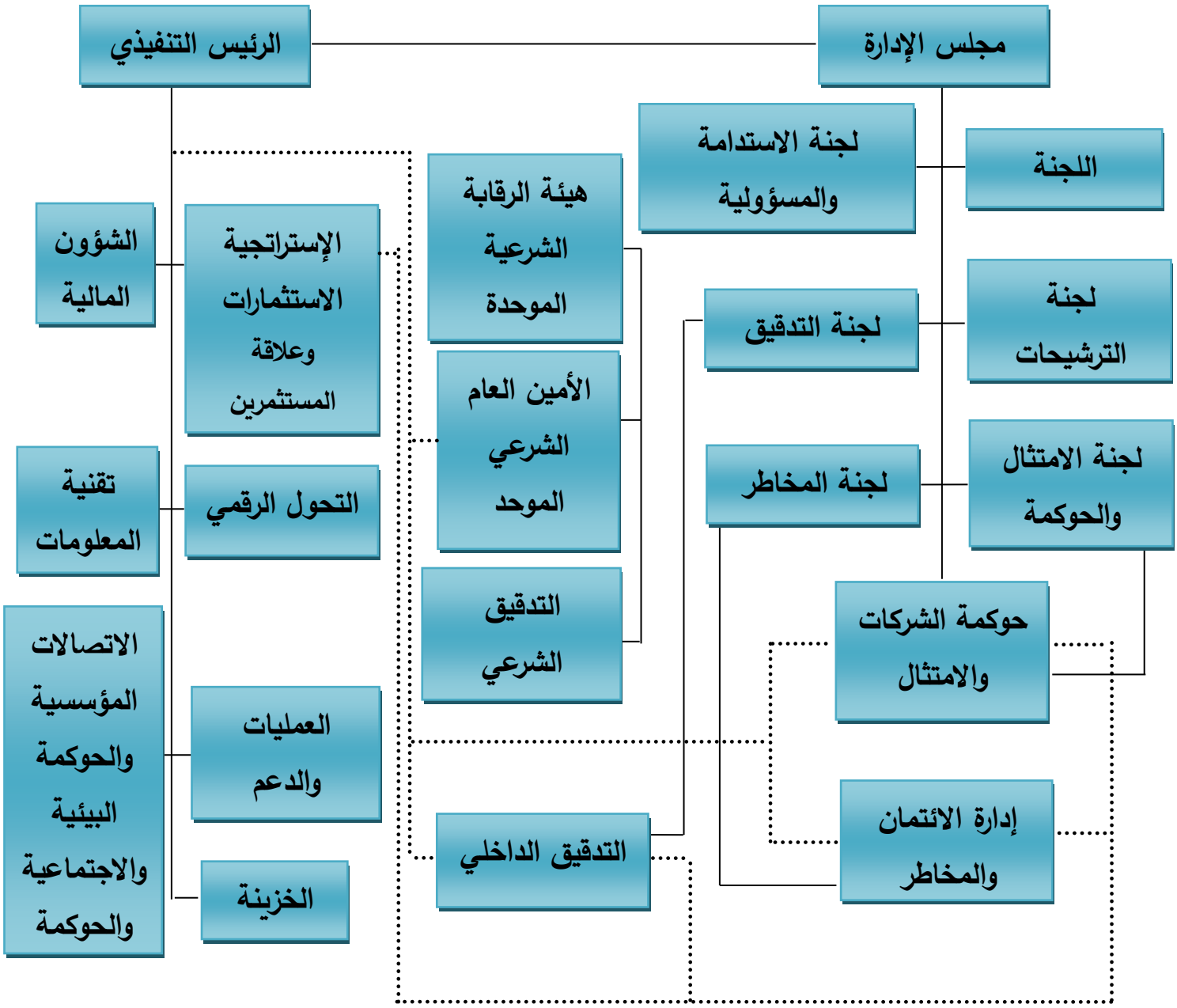

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2023.

يمثل الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية حيث يتكون من الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة ومجموعة من لجان التابعة لمجلس الإدارة كل لجنة لها دور محددة، ومن بين اللجان المسؤولة عن إدارة المخاطر في المجموعة نجد لجنة المخاطر ولجنة إدارة الائتمان والمخاطر.

ثالثا: مسؤوليات مجلس الإدارة في مجموعة البركة المصرفية:

إن مجلس الإدارة (المجلس) هو المسؤول عن وضع استراتيجيه عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولا

أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل.[1] ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الإستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها. ويتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس.[2]

قد صمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر.[3]

ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجيه المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات)، وأداء الإدارة التنفيذية.

المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية

تعد المؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية حيث تساعد في تقييم المؤسسة بصفة عامة وعملية تقييم الأداء المالي بصفة خاصة.

إن مجموعة البركة المصرفية وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية تعمل على تحسين أدائها المالي من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات، ويتم ذلك من خلال التصريح بمختلف المؤشرات المالية لمجموعة وتتجلى أهم المؤشرات المالية للمجموعة البركة المصرفية فيما يلي:

---

[1] التقرير السنوي 2021، **مجموعة البركة المصرفية**، ص32.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص33.

[3] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

أولا: تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الموجودات خلال الفترة 2023-2022 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي.

الجدول رقم (01): تطور إجمالي الموجودات 2019-2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الموجودات	25.722	27.879	27.793	24.982	25.263

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الموجودات في سنة 2019 قدر بـ 25.722 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 27.879 دولار سنة 2020 بعدها انخفضت إلى 27.793 مليون دولار سنة 2021 واستمرت في الانخفاض حتى بلغت 24.982 مليون دولار سنة 2022 ثم ارتفع في سنة 2023 ليصل إلى 25.263 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).

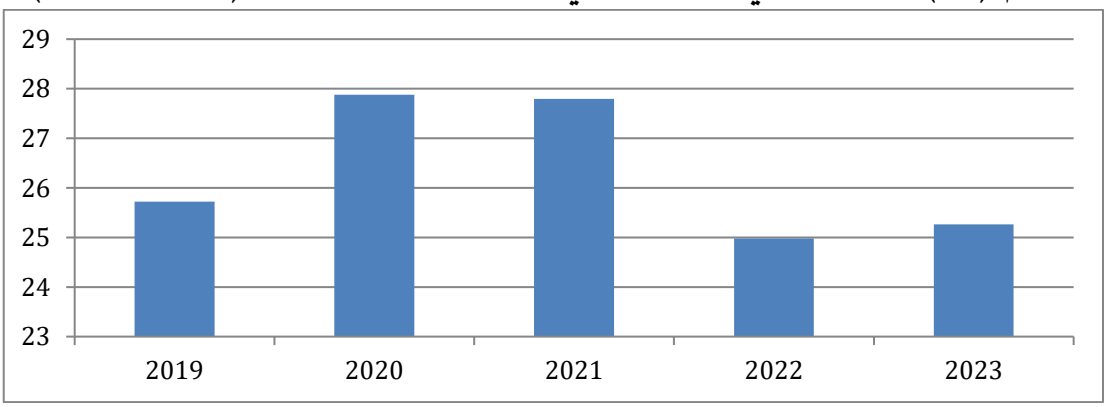

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (02) أن إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية يتذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 بلغ 25.722 مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى أن بلغ 27.793 مليون دولار أمريكي خلال السنتين 2020 و2021 ثم انخفض سنة 2022 إلى 24.982 مليون دولار أمريكي ثم بعد ذلك ارتفع إلى 25.263 مليون دولار أمريكي سنة 2023.

ثانيا: تطور إجمالي حقوق الملاك:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير تحليل تطور إجمالي حقوق الملاك خلال الفترة 2019-2023 بالاعتماد على التقارير الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي.

الجدول رقم (02): تطور إجمالي حقوق الملك 2019-2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي حقوق الملاك	2.254	2.170	2.001	1.967	1.969

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حقوق الملاك في سنة 2019 بلغ 2.254 مليون دولار أمريكي ثم انخفض إلى 2.170 مليون دولار ليصل إلى 2.001 مليون دولار سنة2021 واستمر في الانخفاض ليصل إلى 1.967 سنة 2022 ثم ازداد بقيمة 1.969 سنة 2023.

يمكن عرض نتائج الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور إجمالي حقوق الملاك في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).

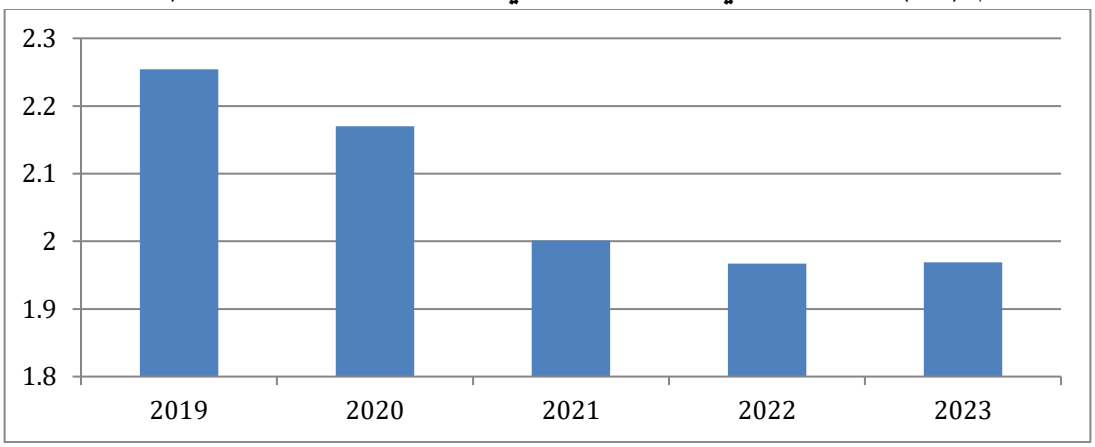

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (03) أن مؤشر إجمالي حقوق الملاك يتناقص بشكل ملحوظ خلال السنوات 5 السابقة حيث في سنة 2019 بلغ 2.254 مليون دولار أمريكي إلى أن وصل إلى 1.969 مليون دولار أمريكي سنة 2023 وهذا يدل على تراجع حجم حقوق الملاك في مجموعة البركة المصرفية.

ثالثا: تطور إجمالي حسابات العملاء:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حسابات العملاء خلال الفترة 2019-2023 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي.

الجدول رقم (03): تطور إجمالي حسابات العملاء 2019-2023.

الوحدة: ملبون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي حسابات العملاء	22.082	24.107	24.391	21.555	21.331

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حسابات العملاء بلغ 22.082 مليون دولار سنة 2019 ثم ازداد بقيمة 24.107 مليون دولار سنة 2020 واستمر بالزيادة حتى بلغ 24.391 ملبون دولار سنة 2021 ثم انخفض في السنتين 2022-2023 بمقدار 21.555 و21.331 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور إجمالي حسابات العملاء في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).

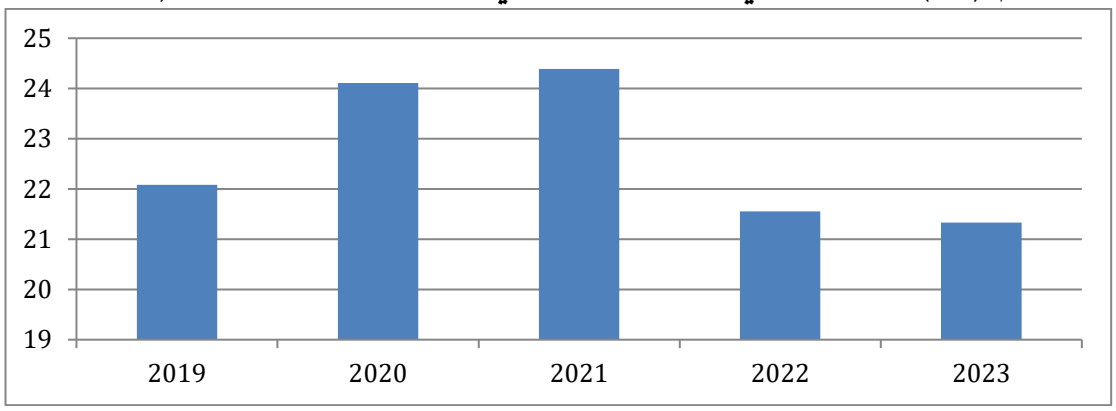

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (04) أن إجمالي حسابات العملاء يتذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 كان يبلغ 22.082 مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى أن بلغ 24.391 مليون دولار أمريكي خلال السنتين 2020 و2021 ثم انخفض خلال السنتين 2022 و2023 حتى بلغ 21.331 مليون دولار أمريكي.

رابعا: تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات خلال الفترة 2019-2023 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي.

الجدول رقم (04): تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات 2019-2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التمويلات والاستثمارات	19.172	21.483	20.983	19.403	18.982

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمارات والتمويلات في سنة 2019 قدرت بـ 19.172 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 21.483 مليون دولار سنة 2020 واستمرت في الارتفاع حيث قدرت بـ 20.983 مليون دولار سنة 2021 ثم انخفضت في السنتين 2022-2023 لتصل إلى 18.982 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور إجمالي الاستثمارات والتمويلات في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).

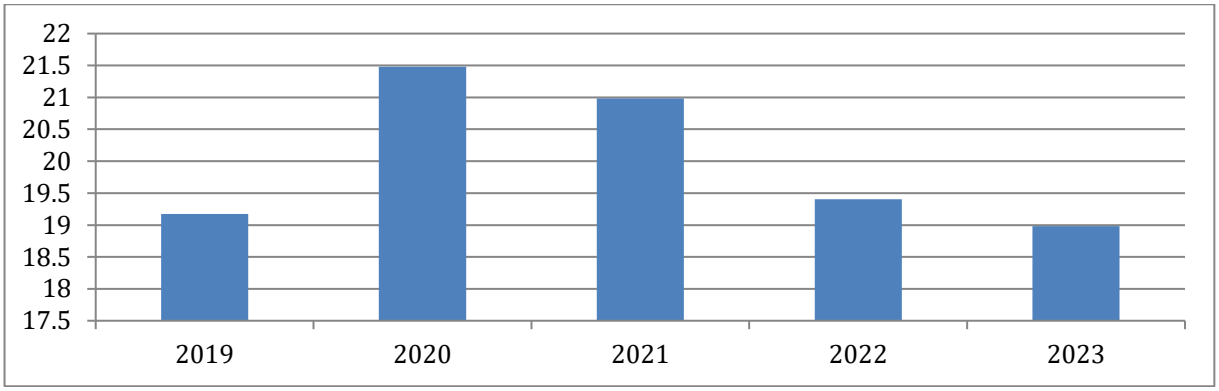

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن إجمالي التمويلات والاستثمارات يتذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 كان يبلغ 19.172 مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى أن بلغ 21.483 مليون دولار أمريكي سنة 2020 ثم انخفض خلال ثلاث سنوات الأخيرة 2021 و2022 و2023 حتى بلغ 18.982 مليون دولار أمريكي.

خامسا: تطور مجموع الدخل التشغيل:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي مجموع الدخل التشغيلي خلال الفترة 2019-2023 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي.

الجدول رقم (05): تطور مجموع الدخل التشغيلي 2019-2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدخل التشغيلي	937	1.087	993	1.139	1.140

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الدخل التشغيلي في سنة 2019 قدرت بـ 937 مليون دولار في السنة 2020 ازداد الدخل بمقدار 1.087 مليون دولار ثم انخفض في سنة 993 مليون دولار سنة وازداد في السنتين 2022-2023 حيث بلغ 1.139 و1.140 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور مجموع الدخل التشغيلي في مجموعة البركة المصرفية (2019-2023).

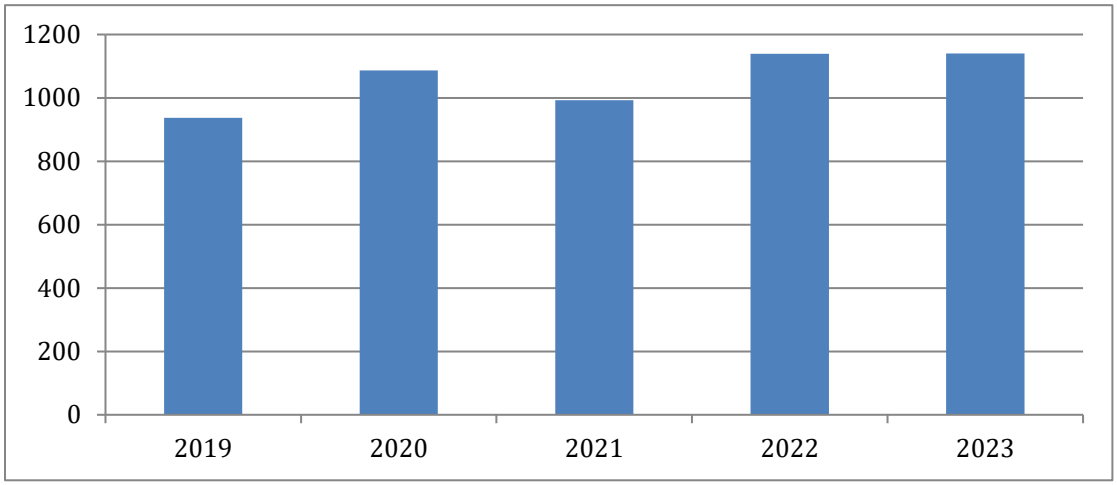

يتضح من خلال الشكل رقم (06) أن مجموع الدخل التشغيلي في مجموعة البركة المصرفية يتذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 بلغ 937 مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى أن بلغ 1087 مليون دولار أمريكي سنة 2020 وبعدها انخفض سنة 2021 إلى 993 مليون دولار أمريكي وازداد في السنتين 2022م و2023م حتى بلغ 1140 مليون دولار أمريكي سنة 2023م.

المبحث الثاني: مكانة المخصصات والاحتياطات في سياسة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

يتكون مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية من العديد من اللجان كل لجنة لها دور ومسؤولية محددة سيتم التعرف في هذا المبحث على سياسة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية وتعريف لجان مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية ودور كل لجنة.

المطلب الأول: سياسة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

تشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة الإستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلّقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة واللجان التنفيذيّة الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة المتعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوّضهم من لجان الإدارة. كما يتمّ بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.[1]

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلباّت بازل 3، وحيثما يكون إلزامًا، متطلّبات بازل 2، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما أنّها مسؤولة عن استحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة امتثال المجموعة لهذه المعايير مع تزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.[1]

أولا: مخاطر الائتمان:

هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة[2].

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

ثانيا: مخاطر السيولة:

هي أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

إنّ لدى مجموعة البركة المصرفية وكلّ وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماته.[3]

ثالثا: مخاطر أسعار الأسهم:

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.[4]

---

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص57.

[2] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص57.

[3] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص57.

[4] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.[1]

رابعا: مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل الفائدة:

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض مسؤولة عن القيام بمراجعة المتعرضات الائتمانية لعملاء البنك المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية.[2]

خامسا: مخاطر الصرف للعملة الأجنبية:

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدّي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إنّ المجموعة معرّضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أنّ قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيّرات في أسعار صرف العملة.[3]

سادسا: مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتمّ إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتمّ إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتمّ إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعّالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.[4]

---

[1] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص57.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

[3] التقرير السنوي 2022، **مجموعة البركة المصرفية**، ص58.

[4] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص58.

سابعا: مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية:

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة.[1]

ثامنا: مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية:

يتمّ تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير.[2]

تاسعا: مخاطر أمن المعلومات –الأمن السيبراني:

استمرت المجموعة في تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات منذ عام 2017. فلقد تمّ تحليل وقياس حجم المخاطر التي يمكن التعرض إليها في مجال أمن المعلومات وتمّ تحديد إجراءات التحكم والضبط تمهيداً لتنفيذ الحلول المعلوماتية.

إنّ المجموعة تمتلك إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية لا لسواق المتقدمة. إنّ لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات بالمركز الرئيسي تنعقد بصفة دورية وتمّ إصدار منظومة عمل جديدة إجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتمّ تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.[3]

المطلب الثاني: هياكل إدارة المخاطر في المجموعة البركة المصرفية

قام مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

أولا: اللجنة التنفيذية:

تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل.[4]

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص58.

[2] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص58.

[3] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص58.

[4] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص35.

ثانيا: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة وتعمل اللجنة وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت.[1]

ثالثا: لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويحكمها نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة رسميا أربع مرات في السنة على الأقل.

تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية.

تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.[2]

1- لجنة المخاطر: تكون لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة رسميا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على إستراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتامين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.[3]

2- لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: تتكون لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من ثلاثة أعضاء على الأقل وهي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.[4]

---

[1] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص35.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar/**، 2024/05/11.

[3] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص33.

[4] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص36.

3- لجنة الامتثال والحوكمة: تتكون لجنة الالتزام والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، ويكون أحد أعضائها ممثلاً للهيئة الشرعية الموحدة، تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس. يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود اطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات.[1]

4- لجنة الموجودات والمطلوبات: تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر والخزينة والمؤسسات المالية والمالية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين.[2]

5- لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي: لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بسياسات الائتمان للمجموعة والتعرضات الائتمانية للمجموعة، والائتمان السيئ ومستويات المخصصات. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.[3]

6- لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق: تتمثل مهمة لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية (عند الاقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والامتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.[4]

7- لجنة الرقمنة: تشرف لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات على استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات التحول الرقمي في المجموعة وتراقب تنفيذها كي تلعب دوراً رئيسياً في تطبيق إستراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الإستراتيجية. تعمل اللجنة أيضًا على توافق الوحدات مع الأهداف الإستراتيجية

---

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar**/، 2024/05/11.

[3] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص42.

[4] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص42.

للمجموعة وكذلك مع كل إستراتيجية محلية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف عضويتها من رؤساء التخطيط الاستراتيجي وتكنولوجيا المعلومات والمسؤول الرقمي الرئيسي.[1]

المطلب الثالث: المخصصات والاحتياطات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية عدة آليات للتحكم في المخاطر التي تتعرض لها، حيث تعتمد على المعايير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، كما تعتمد على توجيهات السلطات النقدية للدول التي تعمل بها، وبين أهم هذه الآليات نجد اعتمادها المخصصات والاحتياطات لتعويض الخاسرة في حالة وقوعها ولكسب ثقة السلطات النقدية ومختلف المتعاملين.

أولا: المخصصات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية:

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.

1- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية: يمثل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أفضل تقديرات مجلس الإدارة لخسائر لائتمان الناشئة. كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، فقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30. لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاماً معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للوقوف على التطورات الأخيرة في التسهيلات التمويلية، مثل:

- تحديث العوامل بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.
- تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- اختيار نماذج مناسبة وافتراضات لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر.
- تعديلات على النماذج على أساس الترجيح المخصص للحالة الأساسية وأفضل وأسوأ السيناريوهات.
- تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- تحديد متطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

تعتبر التسهيلات التمويلية للمجموعة، أي الذمم المدينة وتمويل المضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك التي يبلغ مجموعها 14,338 مليون دولار أمريكي والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات صلة البالغة 808 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2023، مهمة بالنسبة للمجموعة.[2]

---

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، **https://www.albaraka.com/ar/**، 2024/05/11.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص62.

2- تدقيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية: تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي:

- قمنا بتقييم واختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وحساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

- قمنا بتقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

- استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر (احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر)، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل.

- فهمنا وقمنا بالاختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- قمنا باختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملائمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل.

- حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة وتحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم والتوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (رأس المال والأرباح والرسوم).

- أجرينا تقييماً مستقلاً لتحديد مدى ملائمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة. وتم تكوين رؤية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناء على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان.

- قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.[1]

3- عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي: تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات.

- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى.

- حيثما تتضمن العقود من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر المالية على كلا الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.[2]

---

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص62.

[2] القوائم المالية الموحدة 2024/12/31، **مجموعة البركة المصرفية**، ص30.

4- النقد وما في حكمه: يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية باستثناء الاحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

5- تمويلات مدينة: تشتمل التمويلات المدينة على تمويلات بيوع (مرابحات) مدينة وتمويلات إجارة مدينة وتمويلات سلم مدينة وتمويلات استصناع مدينة.

أ- تمويل بيوع (مرابحات): مدينة تشتمل تمويل بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات لطالب الشراء. المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود تمويل بيوع (مرابحات) مدينة ملزما.

ب- تمويل إجارة مدينة: تمويل الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج- تمويل سلم مدينة: تمويل السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

د- تمويل استصناع مدينة: تمويل الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.[1]

هـ- التمويل بالمضاربة والمشاركة: التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث تقوم بموجبها المجموعة بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

6- استثمارات: تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة من خلال حقوق الملكية وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

أ- استثمارات عقارية: يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الاقتناء المرتبطة بالعقار. بعد تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئيا الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كاحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. تعد الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل احتياطي القيمة العادلة إلى حد يتم أولا الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه

[1] القوائم المالية الموحدة 2024/12/31، **مرجع سابق**، ص30.

السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم استبعاد العقار، فإنه يتم تحويل المكسب إلى احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل المتراكم المحول مسبقا.[1]

ثانيا: الاحتياطات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية:

تعتمد مجموعة البركة المصرفية عدة أنواع من الاحتياطات وفق ما تتطلبه استراتجيه إدارة المخاطر في المجموعة.

1- احتياطي مخاطر الاستثمار: احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.[2]

2- احتياطي معادله الأرباح: تمثل احتياطيات معادلة الأرباح المبالغ المخصصة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب وتستخدم للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات المنسوبة إلى المشاركين.[3]

3- احتياطي قانوني: وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للشركة. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ 11.275 ألف دولار أمريكي (2022: 14,312 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.[4]

4- احتياطي تحويل عملات أجنبية: يستخدم احتياطي العملات الأجنبية لتسجيل فروق الصرف الناشئة عن تحويل القوائم المالية للشركات التابعة بالعملة الأجنبية. يلخص الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورصيد تحويل (مكاسب) / خسارة العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة والزميلة.[5]

5- أرصدة لدى البنوك: تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 733,667,2 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2023 ص 1525,566,2 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.[6]

6- احتياطيات أخرى: الاحتياطيات الأخرى بالأساس على احتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.[1]

---

[1] القوائم المالية الموحدة 2023/12/31، **مجموعة البركة المصرفية**، ص31.

[2] التقرير السنوي 2021، **مرجع سابق**، ص90.

[3] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص90.

[4] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص109.

[5] القوائم المالية الموحدة 2023/12/31، **مرجع سابق**، ص24.

[6] القوائم المالية الموحدة 2023/12/31، **مرجع سابق**، ص10.

المبحث الثالث: مكانة المخصصات والاحتياطات في إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

المخصصات هي مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة خسائر أو مصاريف متوقعة مستقبلا يتم تكوينها لمواجهة الالتزامات أو الخسائر محددة ولكن غير مؤكد في توقيتها أو قيمتها بينما الاحتياطات هي مبالغ تقتطع من أرباح الصافية وتخصص لاحتياجات غير محددة أو معلومة لهدف تعزيز الأمان المالي وتحسين قدتها على موجهة الطوارئ وتعتمد مجموعة البركة المصرفية على المخصصات والاحتياطات كآلية في إدارة مخاطر المجموعة.

المطلب الأول: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالدين

تشتمل التمويلات المدينة على تمويل بيوع مدينة وتمويل إجارة مدينة وتمويل سلم مدينة وتمويل استصناع مدينة.

أولا: مخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمرابحة:

تشتمل تمويل بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.[2]

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابحة (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابحة بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.[3]

استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (مرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وأدوات الديّن المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

---

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص110.

[2] التقرير السنوي 2022، **مرجع سابق**، ص76.

[3] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص107.

الجدول رقم (06): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المرابحة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(670.576)	(662.101)
صافي تمويل بيوع (المربحات) مدينة	9.853.330	9.947.912
المتعثرة	00	381.464

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص82.

يمثل الجدول رقم (06) مخصص الخسائر الائتمانية خلال السنتين 2022 و2023 حيث بلغ صافي تمويل بيوع (المربحات) 9.947.912 ألف دولار أمريكي ثم انخفض إلى 9.853.330 ألف دولار أمريكي سنة 2022 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 381.464 ألف دولار أمريكي سنة 2022 (تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2022 الذي بلغ 662.101 ألف دولار أمريكي كان أكبر من حجم الديون المتعثرة وغطى على حجم الديون المتعثرة بنسبة 100% التي بلغت 381.464 ألف دولار أمريكي بينما في سنة 2023 قامت مجموعة البركة المصرفية بالرفع في قيمة مخصص الخسائر الائتمانية حيث بلغ 670.576 ألف دولار أمريكي بينما لم تسجل المجموعة إي ديون متعثرة سنة 2023.

ثانيا: مخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالإجارة:

تمويل الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها[1].

إجارة منتهية بالتمليك.

يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإجارة وتدرج بعد حسم الاستهلاك. يتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة المتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.[2]

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص76.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص78.

الجدول رقم (07): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإجارة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(56.857)	(46.603)
صافي تمويل الإجارة المدينة	103,908	90,321
المتعثرة		110,053

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص83.

يمثل الجدول رقم (07) مخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بتمويل الإجارة خلال السنتين 2022 و2023 حيث بلغ صافي تمويل الإجارة 90.321 ألف دولار أمريكي وارتفع إلى 103.908 ألف دولار أمريكي سنة 2023 بينما بلغ مخصص الخسائر الائتمانية 46.603 ألف دولار أمريكي سنة 2022 ونلاحظ أنه أُقل من حجم الديون المتعثرة أي أنه لم يغطي حتى50% من الديون وقامت مجموعة البركة المصرفية بالرفع قليلا من مخصص الخسائر الائتمانية سنة 2023 حيث بلغ 56.857 ألف دولار أمريكي بينما لم تسجل المجموعة أية ديون متعثرة سنة 2023.

ثالثا: مخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالسلم:

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.[1]

تمويل السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.[2]

الجدول رقم (08): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل السلم.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(14.316)	(17.361)
صافي تمويل السلم المدينة	301,464	266,213
المتعثرة		110,053

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص83.

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص107.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص76.

يمثل الجدول رقم (08) مخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بتمويل السلم حيث بلغ صافي تمويل السلم 266.213 ألف دولار أمريكي وارتفع إلى 301.464 ألف دولار أمريكي بينما بلغ حجم مخصص الخسائر الائتمانية 17.361 ألف دولار أمريكي سنة 2022، ونلاحظ أنه كان قليل جدا بالمقارنة مع حجم الديون المتعثرة الذي بلغ 110.053 ألف دولار أمريكي أي لم يغطي حجم الديون المتعثرة بالكامل حيث غطى 15% فقط كما قامت المجموعة بخفض من مخصص الخسائر حيث بلغ 14.316 ألف دولا أمريكي ولم تسجل المجموعة أية ديون متعثرة سنة 2023.

ربعا: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالاستصناع:

تمويل الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.[1]

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو اقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.[2]

الجدول رقم (09): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الاستصناع.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(15,698)	(17,238)
صافي تمويل الإستصناع	123,984	133,127
المتعثرة		20,300

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص83.

يمثل الجدول رقم (09) مخصص الخسائر الخاصة بتمويل الإستصناع حيث بلغ حجم تمويل الإستصناع 133.127 ألف دولار أمريكي ثم انخفض قليلا إلى 123.984 ألف دولار أمريكي بينما بلغ حجم مخصص الخسائر الائتمانية 17.238 ألف دولار أمريكي سنة 2022 وبلغ حجم الديون المتعثرة 20.300 ألف دولار أمريكي نلاحظ أن حجم الديون المتعثرة أكبر بقليل من مخصص الخسائر الائتمانية أي أنه لا يغطي بشكل كامل بينما في سنة 2023 قامت مجموعة البركة المصرفية بخفض في قيمة مخصص الخسائر حيث بلغ 15.698 ألف دولار أمريكي بينما لم تسجل المجموعة أية ديون متعثرة سنة 2023.

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص76.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص107.

المطلب الثاني: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة

أولا: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمضاربة:

التمويل بالمضاربة تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.[1]

الجدول رقم (10): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المضاربة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(18,892)	(17,063)
صافي التمويل بالمضاربة	313,473	674,163
المتعثرة		35,275

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص85.

يمثل الجدول رقم (10) مخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بتمويل المضاربة حيث بلغ صافي التمويل بالمضاربة 674.163 ألف دولار أمريكي سنة 2022 وانخفض إلى 313.473 ألف دولار أمريكي بينما بلغ مخصص الخسائر 17.063 ألف دولار أمريكي وبلغ حجم الديون المتعثرة عن السداد 35.275 ألف دولار أمريكي ونلاحظ أن قيمة مخصص الخسائر قليلة جدا لا تغطي كل الديون المتعثرة حيث أنها تغطي 50% فقط من حجم الديون المتعثرة وفي سنة 2023 تم الرفع قليلا في قيمة مخصص الخسائر حيث بلغ 18.892 ألف دولار أمريكي ولم تسجل المجموعة أية ديون متعثرة سنة 2023.

ثانيا: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة:

تمويل المشاركة هي اتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.[2]

[1] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص107.

[2] التقرير السنوي 2023، **مرجع سابق**، ص107.

الجدول رقم (11): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل المشاركة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية	(17,523)	(12,871)
صافي التمويل بالمشاركة	669,826	823,161
المتعثرة		18,320

المصدر: التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص85.

يمثل الجدول رقم (11) مخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بتمويل المشاركة حيث بلغ صافي التمويل بالمشاركة 823.161 ألف دولار أمريكي ثم انخفض إلى 669.826 ألف دولار أمريكي بينما بلغ مخصص الخسائر 12.871 ألف دولار أمريكي وبلغ حجم الديون المتعثرة عن السداد 18.320 ألف دولار أمريكي نلاحظ أن مخصص الخسائر لا يغطي بالكامل حجم الديون المتعثرة بل يغطي 70% فقط وفي سنة 2023 قامت مجموعة البركة المصرفية بالرفع من قيمة مخصص الخسائر حيث بلغ 17.523 ألف دولار أمريكي بينما لم تسجل المجموعة أية ديون متعثرة سنة 2023.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مجموعة البركة المصرفية باعتبارها من أهم المصارف الإسلامية، كما لها أهمية كبيرة في مجال الصيارفة الإسلامية في العالم بداية من نبذة عن المجموعة، أهم مؤشراتها المالية للمجموعة وهياكل إدارة المخاطر في المجموعة ونظرا لما تم دراسته في هذا الفصل نستخلص أن مجموعة البركة المصرفية هي عبارة عن وحدات بنكية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية تتوزع في 17 دولة وتدير أكثر من 700 فرع، كما قمنا بمعرفة الدور الذي تلعبه في تطبيق سياسات والإجراءات لإدارة المخاطر كما تشكل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار.

كما وجدنا أن مجموعة البركة المصرفية والوحدات التابعة لها تواجه عدة مخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل كما أن مجلس الإدارة قام بتشكيل عدد من اللجان كل لجنة له مسؤولية محددة.

كما تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالاحتياطات كالاحتياطي القانوني واحتياطي العملات الأجنبية واحتياطات أخرى مما يجعلها قادرة على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها وكذلك تخصيص مخصصات لمواجهة المخاطر مثل مخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بالمرابحة ومخصص الخسائر الائتمانية الخاصة بالمضاربة ومخصص لخسائر الائتمانية الخاصة بالمشاركة.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه تكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية ودورها في الحد من المخاطر مع دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية توصلنا إلى البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتجعلها ذات خصوصيات تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية سواء في آلية عملها أو من حيث الأنشطة التي تقدمها أو من حيث الأهداف التي ترامي إليها إذ أصبحت حقيقة واقعة وامتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم وعرفت تطور هائلا من حيث وجودها الكمي ونتائجها المالية وإنجازاتها المحققة.

إلا أن أداء البنوك الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة والطبيعة المميزة له جعلها تواجه تحديات ومخاطر عديدة منها ما تشترك فيها مع البنوك التقليدية من بينها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تنفرد بها فيجب البحث عن طريقة التخلص منها أو التقليل منها من خلال إدارتها.

تمتلك مجموعة البركة المصرفية سياسة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة كما أن لها العديد من للجان كل لجنة لها مسؤليات محددة منها لجنة إدارة الائتمان والمخاطر ولجنة المخاطر...

تعتبر تكوين المخصصات والاحتياطات آلية من آليات إدارة مخاطر المجموعة.

أولا: نتائج الدارسة:

بعد دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

– البنوك الإسلامية حققت نجاحا واسعا من خلال ممارستها لأنشطتها وخدماتها المختلفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

– بحكم عمل البنوك الإسلامية مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تجعلها ذات خصوصية تختلف بها عن البنوك التقليدية وهذا ما انعكس على طبيعة المخاطر التي توجهها.

– تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التقليدية بل هناك مخاطر إضافية خاصة بالبنوك الإسلامية.

– مجموعة البركة المصرفية تعتبر من البنوك الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية حيث انتشرت في جميع أنحاء العالم.

– هناك مجموعة من السياسات والآليات التي تعتمدها مجموعة البركة المصرفية للحد أو التقليل من المخاطر في حال وقوعها وتعتبر تكوين المخصصات والاحتياطات آلية من آليات إدارة المخاطر في المجموعة.

ثانيا: مقترحات الدراسة:

بناءً على النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات التالية:

– العمل على تكوين وتدريب العاملين في البنوك الإسلامية على التعامل مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

– العمل تشكيل لجان إدارة المخاطر مؤهلة لتعامل مع التغيرات والمستجدات المالية المعاصرة.

– وضع أسقف مقبولة للمخاطر التي يمكن للمصرف الإسلامي تحملها، من أجل مراقبتها وإدارتها.

– العمل على زيادة تقنين نشاط البنوك الإسلامية في الأنظمة المصرفية العاملة بها حتى تتمكن من التحكم على المخاطر التي تواجهها.

–– استخدام التكنولوجيا والابتكار في البنوك الإسلامية، والاستفادة منها في تحقيق المتانة المالية للبنوك الإسلامية.

– رفع التعاون والتنسيق والتكامل بين البنوك الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي، وخاصة في مجال إدارة المخاطر بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة.

– العمل على تقديم حجم وقيمة الاحتياطات التي تناسب طبيعة ونوعية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.

– التحديد الدقيق للمخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية حتى تتمكن من إيجاد المخصصات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر وتغطية الخاسرة في حالة وقوعها.

ثالثا: آفاق الدراسة:

إن الدراسة الحالية تناولت تكوين المخصصات والاحتياطات ودورها في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية معتمدين في ذلك على مجموعة البركة المصرفية، إن النتائج التي تم التوصل إليها تفسح المجال للإجابة عن الكثير من التساؤلات التي هي بحاجة إلى الدراسة والتحليل، وتعطي الفرصة لمواصلة البحث في جوانب عديدة التي تكون نقطة بداية جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال نذكر منها:

– إدارة المخاطر الشرعية.

– التصكيك كوسيلة لإدارة مخاطر السيولة.

– التحوط للوقاية من المخاطر.

– الحصول على الضمانات ودوره في تغطية وإدارة المخاطر.

– دور وأهمية التأمين التكافلي في عملية إدارة المخاطر.

– اللجوء الى العقود الموازية من أجل التقليل من المخاطر(الإستصناع الموازي ، السلم الموازي)

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.
- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2007م.
- أحمد سفر، المصارف الإسلامية العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، 2005م.
- خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنك الإسلامي.أستاذة مساعدة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية .
- رفيق المصري، النظام المصرفي الإسلامي (خصائصه ومشكلاته)، دار المكتبي ، دمشق سوريا،ط2 ،1982م.
- شهاب أحمد السعدى العزازي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن ، ط1 ،2012م.
- طارق الله علي، إدارة المخاطر تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث وتدريب البنك لتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2003م.
- عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، ط1، عمان الأردن، 2018م.
- عوف محمود الكفروني، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي، جامعة 1998م.
- الغريب ناصر، الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو، مصر، ط1996،1م.
- فضل عبد الكريم محمد إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، جامعة للملك بن عبد العزيز السعودي ،2008
- قادرى محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. مكتبة الحسين العصرية ، لبنان، ط1، 2014
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي.
- محمد الفاتح، محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الأكاديمية، ط1، الحديث للكتاب الجامعي، البحرين المنامة، 2020م.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة، عمان الأردن ، ط2008،1م.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامي ة (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، دار المسيرة. عمان الأردن ، ط1.

– محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي ،دار القلم، الإمارات العربية المتحدة 2013م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

– جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم شريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008م–2009م.

– مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م–2009م.

– خشلاف إيمان، بغدالي فاطيمة الزهراء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018م–2019م.

– لمصادفة المختار، طمبور عبد القادر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، 2018م–2019م.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

– بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 7، 2009/10/20م.

– بريكي عبلة فرج شعبان إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ،الأكاديمية الإجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ، الجزائر ،العدد 19،جانفي 2018 .

– علي محبوب، علي سنوسي، مخاطر تتفرد بها المصارف الإسلامية (المخاطر التشغيلية) أنموذجا دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الأغواط، مجلة أبحاث اقتصاد معاصرة، العدد 2، 2020/10/30م.

– سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقرر دبلوم عام المصارف الإسلامية ،2007.

رابعا: التشريعات القانونية

– القوائم المالية 2023/12/31، مجموعة البركة المصرفية.

– القوائم المالية 2024/12/31، مجموعة البركة المصرفية.

خامسا: تقارير

– التقرير السنوى 2023، مجموعة البركة المصرفية.

– التقرير السنوي 2021، مجموعة البركة المصرفية.

– التقرير السنوي 2022، مجموعة البركة المصرفية.

المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، https://www.albaraka.com/ar/، 2024/05/11.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية	05
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	06
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية	06
المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	08
المطلب الثالث: أهداف البنك الإسلامي	09
المبحث الثاني: آلية عمل البنوك الإسلامية	10
المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	10
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	13
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	14
المطلب الأول: مفهوم المخاطرة	14
المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	20
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: تكوين المخصصات والاحتياطات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية	25
المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية	25
المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية	25
المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية	27

المبحث الثاني: مكانة المخصصات والاحتياطات في سياسة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية	32
المطلب الأول: سياسة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية	32
المطلب الثاني: هياكل إدارة المخاطر في المجموعة البركة المصرفية	35
المطلب الثالث: المخصصات والاحتياطات كآلية لإدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية	38
المبحث الثالث: مكانة المخصصات والاحتياطات في إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية	42
المطلب الأول: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالدين	42
المطلب الثاني: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة	46
خلاصة الفصل الثاني	49
الخاتمة	51
قائمة المراجع	54
فهرس المحتويات	57

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تكوين المخصصات والاحتياطات ودورها في الحد من المخاطر في البنوك الإسلامية حيث يعتبر موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من الموضوعات التي تستدعي البحث الدائم وتستخدم البنوك مجموعة من الآليات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها منها تكوين المخصصات والاحتياطات، ولمعرفة كيفية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ودور تكوين المخصصات ولاحتياطات، قمنا بدراسة حالة مجموعة البركة المصرفية حيث تعرفنا على المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارتها والتقليل منها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر، الاحتياطات، المخصصات.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of forming provisions and reserves and their role in reducing risks in Islamic banks. The subject of risk management in Islamic banks is one that requires continuous research. Banks use a variety of mechanisms to manage the risks they face, including the formation of provisions and reserves. To understand how risk management is conducted in Islamic banks and the role of forming provisions and reserves, we conducted a case study on Al Baraka Banking Group. This allowed us to identify the risks the group is exposed to and how they are managed and mitigated.